آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي

European Financial Instrument throw Neighborhood Policy: Algerian Case

د.حرفوش سهام
جامعة سطيف1 - الجزائر
sharfouche@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/28 **تاريخ القبول: 2019/11/14** **تاريخ النشر: 2019/12/31**

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على سياسة الجوار الأوروبي وأهم أهدافها ومجالات عملها، والتطرق إلى آليات التمويل المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار هذه السياسة.

وبينت الورقة البحثية أن سياسة الحوار الأوروبي تهدف إلى تنمية اقتصاديات الدول المجاورة عبر تقديم المساعدة في عدة مجالات بغية الوصول إلى تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما يعود بالنفع على دول الاتحاد الأوروبي، والملاحظ أن المبالغ المالية التي رصدت للجزائر كانت منخفضة، وذلك راجع لتأخر الجزائر في الانضمام لهذه السياسة، وعدم القيام بكل الاصلاحات المطلوبة.

- **الكلمات المفتاحية :** سياسة الجوار الأوروبي؛ الآلية الأوروبية للجوار والشراكة؛ الآلية الأوروبية للجوار؛ التمويل الأوروبي؛ آليات التمويل.
- **تصنيف JEL:** F02؛ F59؛F53؛F36.

Abstract:

The purpose of this paper is to identify the European Neighbourhood Policy, its main objectives and areas of action, and to address the funding mechanisms adopted by the EU under this policy.

The paper results that the European Neighbourhood Policy aims to develop the economics of neighboring countries by providing assistance in several fields in order to achieve stability and security in the Mediterranean region, it is noted ghat the amount allocated to Algeria were low; due to Algeria's delay in joining this policy, and not to carry out all the reforms required.

- **Keywords:** European Neighbourhood Policy; European Neighbourhood Partnership Instrument; European Neighbourhood Instrument; European Funding; Financial Instrument.
- **Jel Classification Codes :** F02; F59; F53; F36.

المؤلف المراسل: سهام حرفوش، **بريد التواصل:** sihemharfouche@yahoo.fr

I- تمهيد :

اعتمد الاتحاد الأوروبي في إطار شراكته مع جيرانه العديد من الآليات لتمويل اقتصاديات هذه الدول، بهدف مساعدتها على تغيير هيكلتها لتتماشى مع الاصلاحات الضرورية لتنمية اقتصادياتها حتى تكون في مستوى التنافسية مع اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى في محاولة لتغطية الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الدول جراء تطبيق الاصلاحات من أجل تحرير التبادل التجاري بينهما.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على تجديد سياسته تجاه جيرانه وتجاه منطقة المتوسط بالخصوص، للمحافظة على مصالحه في المنطقة لضمان أمن واستقرار وازدهار منقطة البحر الأبيض المتوسط التي تؤثر بشكل مباشر على أمن واستقرار الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل التنافس الأمريكي الأوروبي على هذه المنطقة، كما أن منطقة المتوسط تحمل بعدا استراتيجيا مهما في سياسة كلا الطرفين، وعليه يحاول الاتحاد الأوروبي ايجاد الآليات المناسبة له التي تمكنه من الابقاء على علاقاته الجيدة مع جيرانه خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال دعمهم في كل الجوانب منها السياسية، الثقافية، الاجتماعية وخاصة الاقتصادية، ولعل عملية تمويل مختلف البرامج الداعمة للجوانب سابقة الذكر تمثل نقطة أساسية وفاصلة في مختلف الاتفاقيات لجيران الاتحاد الأوروبي، إذ أن معظم هذه الدول تعاني من نقص في السيولة وارتفاع حجم المديونية لديها، وبالتالي تحتاج دائما إلى مساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الطرف الأقوى اقتصاديا، ولقد تنوعت الآليات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات المالية للدول المجاورة بين Meda, Tacis, Phare, Interreg، وكانت آخرها الآليات التي تم اعتمادها في إطار سياسة الجوار الأوروبي، وبما أن الجزائر هي إحدى الدول الواقعة جنوب المتوسط وتعد جارة مباشرة للاتحاد الأوروبي، فهي بدورها ربطتها اتفاقيات مع هذا الأخير واستفادت من المساعدات المالية التي منحت في إطار مختلف البرامج التمويلية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي.

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية في التساؤل التالي:

- ماهي الآليات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في تمويل اقتصاديات شركائه، ومن بينها الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي؟

للاجابة على التساؤل السابق تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين هما:

- مفهوم سياسة الجوار الأوروبي؛
- آليات التمويل في إطار سياسة الجوار الأوروبي.

2. أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على سياسة الجوار الأوروبي التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مع جيرانه ابتداءا من سنة 2004، رغبة منه في تجديد سياسته الخارجية لتتماشى مع التطورات التي حدثت على المستوى الدولي، خاصة على الجانب الأمني الذي يشكل نقطة أساسية لتطور وتقدم اقتصاديات منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل، بالإضافة إلى التعرف على مختلف الآليات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لتمويل اقتصاديات الدول الشريكة والشروط الواجب توفرها للاستفادة من هذا التمويل، مع التركيز على الاختلافات التي تميزه عن طرق التمويل السابقة.

3. مفهوم سياسة الجوار الأوروبي PEV (Politique Européen de Voisinage)

نشأت سياسة الجوار الأوروبي انطلاقا من رغبة الاتحاد الأوروبي في تطوير منطقة من الرخاء والاستقرار على حدود الاتحاد الموسع من خلال الحد من انفصال الحدود الأوروبية وإشراك البلدان المجاورة في تعاون متبادل المنفعة بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة(Kozun, 2010)

1.3 سياسة الجوار الأوروبي:

انبثقت سياسة الجوار الأوروبي من الفكرة التي طرحت في ديسمبر 2002 خلال اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن، والتي مفادها أن على الاتحاد الأوروبي أن يغتنم الفرصة التي أتاحها التوسع، من أجل تحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة، ودعا المجلس إلى تأسيس علاقات تستند إلى القيم المشتركة مع البلدان التي تقع في الجهتين الجنوبية والشرقية من المتوسط (طويل، 2012).

هذه السياسة ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 للوثيقة الرسمية الموسومة بـ "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب"، وسميت فيما بعد (سنة 2004) بسياسة الجوار الأوروبي الجديد.

يتمثل الهدف المنشود والمعلن عنه في سياسة الجوار الأوروبي في إقامة منطقة استقرار، أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والسياسي، وينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم الحدود التي يدخل مفهوم "الجيران"

في حيزها، وعلى بناء علاقة بين الأطراف المختلفة، وهنا يكون الاتحاد أمام وظيفتي: فصل الحدود (ترسيم الحدود) والعبور (التعاون) (حروري، 2010).

يقوم الاتحاد الأوروبي بالتفاوض مع البلدان المشمولة في سياسة الجوار الأوروبى على وضع خطة عمل محددة مع كل بلد، هذه الخطة هي وثيقة سياسية تحدد الأهداف السياسية الإستراتيجية العامة ونقاط مرجعية محددة يقاس بها التقدم الذي يتحقق، وتتضمن خطط العمل مجموعة من الأولويات الهادفة إلى تعزيز الالتزام بالقيم المشتركة، من ضمنها تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، حقوق الاتحادات العمالية، حقوق الأقليات والأطفال (طويل، 2012) .

تعرف سياسة الجوار الأوروبي بأنها برنامج مشترك يرمي إلى ترقية الحكامة من أجل تسيير أفضل للجوار المشترك، يرتكز على مبادئ ومصالح مشتركة، من بينها الرغبة في إيجاد موقف جماعي للتحديات المشتركة مثل الفوارق في مجال الرفاهية، الهجرة، الجريمة، القضايا البيئية، الصحة العمومية، التطرف والإرهاب، إرساء الاستقرار والأمن الدولي والإقليمي (طيبي، 2012).

تقوم سياسة الجوار الأوروبي على *ثلاثة* مبادئ، هي سياسة تفضيلية وإقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار وإقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون، مع الإشارة إلى تأطير "قيم الاتحاد" لهذه المبادئ، وقد تم تحديد هذه القيم بوضوح في العناصر الآتية: احترام دولة القانون، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مبادئ اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، ترقية علاقات حسن الجوار، الحريات العامة، وتعد هذه العناصر شروطا لتفعيل "السياسة الجوارية" مع شركائها وجيرانها، مع ملاحظة أن بعضها متضمن في مواثيق دولية وجهوية متفق عليها، وأخرى (كحقوق الأقليات) تم إزاحتها من وثيقة برشلونة النهائية وأدمجت هنا. كما تجدر الإشارة إلى تماثل هذه العناصر مع أسس وثيقة برشلونة للشراكة المتوسطية، وإلى اعتماد هذه السياسة لنفس الأهداف التي تحكم مسار برشلونة، والخاصة بدعم التعاون السياسي والأمني – فضلا عن التعاون الاقتصادي- بين الاتحاد الأوربي ودول الجوار (عدالة، 2014).

وقد مرت سياسة الجوار بالعديد من المراحل حتى تم تجسيدها على أرض الواقع تمثلت في: (Aubert & autres, 2008):

- أفريل 2002: إعطاء دفع سياسي للفكرة من خلال مطالبة المجلس الأوروبي اللجنة الأوروبية والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للتفكير في أدوات جديدة لإضفاء الطابع الرسمي على علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه؛
- جويلية 2003: نشر المفوضية الأوروبية العديد من الاوراق حول المشاكل التي تعرفها المنطقة، الأولى في مارس 2003 بعنوان "أوروبا الموسعة وجيرانها: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة الشرقية والجنوبية"، والثانية في جويلية 2003 بعنوان "إرساء أسس لآلية جديدة للسياسة الجوارية"؛
- جانفي 2004: توسع الاتحاد الأوروبي إثر انضمام عشر دول جديدة، ليضم 25 عضوا آنذاك؛
- ماي 2004: عرض اللجنة الأوروبية لسياسة الجوار من خلال الوثيقة الاستراتيجية حول سياسة أوروبا الجوارية تحت عنوان "سياسة أوروبا الجوارية - وثيقة توجهية"؛
- 2005: تبني خطط عمل وطنية PAN مع 12 دولة مجاروة للاتحاد الأوروبي؛
- ديسمبر 2006: إصدار أول تقييم لسياسة الجوار الأوروبية بعنوان "تعزيز سياسة الجوار الأوروبية"، بالإضافة إلى التقارير الخاصة بمتابعة تنفيذ خطط العمل الوطنية السبع الأولى التي انطلقت منذ عام 2005؛
- جانفي 2007: إنشاء أداة لتمويل سياسة الجوار الأوروبية والمتمثلة في آلية الجوار والشراكة الأوروبية IEVP.

وقد جاءت سياسة الجوار كإجابة لبعض مخاوف الدول جراء سياسة التوسع التي تبناها الاتحاد الأوروبي بين 2004-2007 سواء الدول الأوروبية غير العضوة في سياسة التوسع، أو دول جنوب المتوسط التي تخشى إمكانية تلاشي الشراكة الأورو-متوسطية أو التقليل من فرص استفادتها من المنافع المرتقبة، وهذا راجع لعدم وجود علاقات سابقة بينهم وبين الأعضاء الجدد في الاتحاد (بن منصور، 2012).

تغطي السياسة الأوروبية للجوار منطقة كبيرة مكونة من 16 دولة، انطلاقا من أوروبا الشرقية (أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، مولدوفا، جورجيا، وأوكرانيا) مرورا بالمغرب الكبير (الجزائر، المغرب، تونس، وليبيا)، ختاما بالشرق الأوسط (مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا، وفلسطين) (Veyrier, 2009).

2.3 أهداف سياسة الجوار الأوروبي ومجالات عملها

أدى قرب أوروبا من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووجود عدد كبير من السكان المسلمين المهاجرين في أوروبا، إلى قيام الأوروبيين بوضع دول هذه المناطق ضمن الصدارة في جدول أعمال سياستهم الخارجية، وتتركز الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول في أربعة عوامل رئيسة هي: (طويل، 2012)

- **الهجرة:** يستوطن أوروبا عدد كبير من المهاجرين من شمال إفريقيا، فمثلا تشير التقديرات إلى أن حوالي 15% من سكان المغرب يعيشون في أوروبا؛
- **تبعية الطاقة:** يعتمد الاتحاد الأوروبي على الطاقة المستوردة لتلبية نصف احتياجاته من منطقة شمال إفريقيا؛
- **التجارة والاقتصاد:** أكبر شركاء أوروبا التجاريون يقعون في دول المناطق المذكورة سابقا؛
- **الأمن ومكافحة الإرهاب:** إذ تشير وثيقة صادرة عن الاتحاد الأوروبي بعنوان "إستراتيجية الأمن الأوروبي" إلى ثلاثة تهديدات أمنية رئيسية وهي: الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والصراع الإقليمي، ولعل الأحداث الإرهابية التي وقعت في 11مارس 2004 في مدريد زادت من الهاجس الأمني لدى الأوروبيين.

وتهدف سياسة الجوار الأوروبي إلى: (بشارة، 2010): (طويل، 2012)

- العمل مع الجيران لخلق فضاء مزدهر وقيم متبادلة تتأسس على الاندماج الاقتصادي المتنامي، والعلاقات السياسية والثقافية الأكثر كثافة، وتقوية التعاون العابر للحدود، والعمل بصورة مشتركة لتجنب النزاعات؛
- ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا الجانبين في مناطق الحدود المشتركة؛
- أن تمد إلى البلدان المجاورة مكاسب مفاعيل التوسيع من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتقليل في الفوارق في الإزدهار؛
- معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة والصحة العامة ومنع مكافحة الجريمة المنظمة؛
- ربط العرض الخاص بالمزايا والعلاقات التفضيلية، بالتقدم الذي تحرزه البلدان الشريكة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية؛
- تأمين وضمان الحدود الآمنة.

أما المجالات التي تهتم بها سياسة الجوار الأوروبي فهي كثيرة وتمس عدة ميادين، تتمثل في (بوضياف، 2017): (بن حسين، 2013) (عدالة، 2014)

- **الحوار السياسي المدعم:** يتمثل في قيام الاتحاد الأوروبي بإشراك شركائه ضمن السياسة الدفاعية لأوروبا، وذلك من خلال المساهمة في بعض شؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بهدف ضمان الاستقرار والأمن في منطقة المتوسط، بالإضافة إلى الوقاية من الأزمات وإدارتها، الوقاية من التهديدات المشتركة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة، وإقامة مسؤولية مشتركة بين الاتحاد وشركاءه؛
- **ربط الحوار مع الدول المجاورة لأوروبا:** ذلك من خلال التعاون في مجالات عديدة كالطاقة، النقل، البيئة، مجتمع المعلومات، البحث والإبداع؛
- **سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** وذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية، فتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية، وبما يتواءم مع الإستراتيجيات الوطنية المعتمدة لدى كل دولة شريكة؛
- **دعم العلاقات التجارية والتفضيلية:** ذلك من خلال إمكانية المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية عبر تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات الإدارة، الجمركة، الزراعة، الصحة، والغذاء، وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية؛
- **العدالة والشؤون الخارجية:**من خلال إدارة الحدود المشتركة، تيسير تسليم التأشيرات، إجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة، تبييض الأموال والجرائم المالية والاقتصادية، دعم الأنظمة القضائية، وتوسيع التعاون القضائي؛
- **الاتصال بين المجموعات داخل أوروبا:** والمقصود منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين؛
- **التعاون في المجال الجوي:** من خلال ترقية التعاون بشكل أوسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وما بين دول الجوار ذاتها خاصة تلك التي هي قريبة جغرافيا من بعضها البعض؛
- **تحديد برنامج إصلاحات اقتصادية وسياسية وقانونية:** والتي تعد بمثابة شروط لتجسيد وتفعيل سياسة الجوار الأوروبي، وهي تمس دول الجوار الأوروبي حتى تتمكن هذه الأخيرة من الوصول إلى المستويات السارية والمعمول بها داخل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته.

لقد كان الموقف الأول الذي اعتمدته الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار هو الصمت لمدة ثلاث سنوات ضمن ما يشبه موقف" wait and see "، ذلك لأن مواقف الجزائر تجاه السياسات الأوروبية تتميز عادة بشيء من التحفظ وعدم التسرع

للارتماء في أحضان أوروبا، فهي دون أن تعزل نفسها تماما عن النشاطات الدبلوماسية الأورومتوسطية، تأخذ الوقت الكافي لتحليل الأبعاد الايجابية والسلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منه، كما أن سياسة الجوار والشراكة أطلقت في سنة 2004، أي في وقت لم يدخل فيه بعد اتفاق الشراكة الأورو- جزائري حيز التنفيذ المرتقب في سنة 2005، مما يبرر عدم الرغبة لدى الجزائر الدخول في تجربة جديدة للشراكة قبل حتى أن تباشر في اتفاق الشراكة وتدرس آثاره عليها، عكس تونس والمغرب اللتان قطعتا أشواطا في تنفيذ اتفاقيات الشراكة التي تربطها بالاتحاد الأوربي (تمغارت، 2013)

بعد هذه المرحلة من الصمت، أعلنت الجزائر رسميا رفضها الانضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار في سبتمبر 2007 مبررة ذلك أنها تفضل أخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي، ولا ترغب في إلحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار، لأن اتفاق الشراكة الموجود كافي لتحقيق التقارب والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وبهذا التصريح أصبحت الجزائر البلد الوحيد الذي عبر عن رفضه الصريح للسياسة الأوروبية للجوار وأكد بذلك على جزء من أسباب صمته حول هذه السياسة في السنوات الماضية، إضافة إلى أسباب أخرى لم يتم الافصاح عنها كاستنكار ميكانيزمات سياسة الجوار التي تتميز بالتقييم والمتابعة عن قرب لمدى تنفيذ الإصلاحات التي اتفق عليها الشركاء، والتي تشكل في حد ذاتها نوعا من الضغوط والالتزامات التي لا ترغب الجزائر في التقيد بها على الأقل من باب رفض التدخل في شؤونها الداخلية، إضافة شعور الجزائر بأن الاتحاد الأوروبي لا يدعمها بشكل كاف فيما يخص انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، زيادة إلى غنى الجزائر بموارد الطاقة خاصة مع ارتفاع أسعار البترول الذي يسمح لها بمقاومة السياسات الأوروبية، التي تسوق نفسها عبر إعانات مالية لا تغر الجزائر مقارنة بالمغرب، تونس ومصر.

وبعد أن دعيت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المتجددة على جيرانه سنة 2011، أفصحت عن إمكانية انضمامها إليها، وذلك كحصيلة لحسابات إستراتيجية التقت فيها مصالح الطرفين.

4. التمويل في إطارسياسة الجوارEVP

قام الاتحاد الأوروبي بعد برامج التمويل التي اعتمدها سابقا مع شركائه والمتمثلة في Meda, Tacis, Phare, Interreg، باعتماد أسلوب جديد للتمويل حسب السياسة الأوروبية للجوار من خلال آليتين هما:

- الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEVP الممتدة للفترة 2007-2013؛
- الآلية الأوروبية للجوار IEV الممتدة للفترة 2013-2020.

1.4 الآلية الأوروبية للجواروالشراكة IEVP (Instrument Européen de Voisinage et de Partenariat)

الآلية الأوروبية للجوار والشراكة هي الأداة المالية لسياسة الجوار الأوروبي، إنها موجهة إلى الدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي وكذلك لروسيا، تقدم تمويلا مشتركا لعمليات تعزيز الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة. كما تدعم الآلية أيضا التعاون عبر الحدود والأقاليم، وكذلك التكامل الاقتصادي التدريجي للبلدان المستفيدة في الاتحاد الأوروبي (Task for Méditerranée, 2019).

تعمل الآلية بموجب اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة، وقد تم تصميمها خصيصا لدعم تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي وخاصة خطط العمل بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، حيث ركزت الآلية على تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر، ودعم التقريب التشريعي والتقارب التنظيمي وبناء المؤسسات من خلال آليات مثل تبادل الخبرات وترتيبات التوأمة طويلة الأجل مع الدول الأعضاء أو المشاركة في البرامج والوكالات. بالإضافة إلى عنصر التعاون العابر للحدود الذي بموجبه يتم تمويل "برامج تشغيلية مشتركة" تجمع مناطق الدول الأعضاء والدول الشريكة التي لها حدود مشتركة (Canciani, 2007).

تعتبر الآلية الأوروبية للجوار والشراكة أول مورد مالي تم اعتماده من طرف الاتحاد الأوروبي لتمويل برامج السياسة الأوروبية للجوار والتي حلت محل برنامج MEDA الموجه للدول المتوسطية وبرنامج TACIS الخاص بدول أوروبا الوسطى والشرقية، ودخلت هذه الآلية حيز التنفيذ في جانفي 2007 وفقا للقرار 2006/1638 من لائحة المجلس الأوروبي الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر2006 (حملاوي، 2012).

وتسعى الآلية الأوروبية للجوار والشراكة إلى بلوغ الأهداف التالية: (اللجنة الأوروبية، 2019)

- **النهوض بالتنمية الاقتصادية – الاجتماعية ودعم الأقاليم**: من خلال التركيز على البحث والابتكار في القطاعات الرئيسية لمنطقة التعاون، وخلق آليات تعاون بين إمكانات دول البحر المتوسط، وتعزيز سياسات التخطيط الاقليمي؛
- **النهوض بالتنمية البيئية على مستوى حوض المتوسط**: من خلال المحافظة على الإرث الطبيعي المشترك، وتخفيض عوامل الخطر على البيئة، وتحسين كفاية الطاقة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛

▪ **تحسين ظروف و أنماط تنقل الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال**: من خلال دعم حركة الافراد بين الاقاليم لتعزيز النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للدول الواقعة على شواطئ البحر المتوسط، وتحسين ظروف وأنماط تداول البضائع ورؤوس الأموال بين الاقاليم؛

▪ **تشجيع الحوار الثقافي والحكم المحلي**: من خلال دعم التبادل، والتدريب وتنمية الشباب وكافة أشكال الحوار بين المجتمعات، إضافة الى تحسين عمليات الحكم على المستوى المحلي.

وتخصص مساعدات آلية الجوار والشراكة IEVP من خلال ثلاثة أنواع من البرامج: (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2017)

▪ البرامج الوطنية لكل بلد شريك: بمعدل برنامج واحد لكل بلد من البلدان 16 المشاركة؛

▪ البرامج الإقليمية: برنامج واحد لكل من الشرق والجنوب، وبرنامج ثان عابر للأقاليم يغطي الإقليمين؛

▪ برامج تعاون عابرة للحدود: ويبلغ عددها 15 مشروعا.

وقد تمثلت تخصيصات الموارد في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة حسب ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (1): تخصيص الموارد ضمن الآلية الأوروبية للجواروالشراكة

تخصيصات الآلية الأوروبية للجواروالشراكة		
	الوحدة (مليار أورو)	
	2010-2007	2013-2011
ثنائية	1034,5	1283,4
إقليمية	75,247	262,3
مابين إقليمية	523,9	757,7
عابرة للحدود	234	293
آلية الاستثمارات الجوارية	700	
آلية حاكمية	مبدئيا 50 مليار أورو سنويا	

المصدر: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية، ص.13. متوفر على الموقع: www.bankwatch.org تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2019/04/08.

وقد حددت ميزانية الآلية الأوربية للجوار والشراكة للفترة 2013-2007 بـ 11.18 مليار أورو، منها 95% خصصت للبرامج الوطنية ومتعددة البلدان، فيما 5% الباقية خصصت لبرامج التعاون العابر للحدود (Bouchud, 2008).

وبالمقارنة مع الميزانية الخاصة ببرنامج MEDA وبرنامج TACIS، فإن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة جاءت بزيادة في حجم المبالغ الفعلية الموجهة لتطوير دول الجوار الأوروبي بنسبة 32% (Marionnet, 2007)، كما أنها تختص عن البرامج السابقة بما يلي: (طيبي، 2012)

▪ التعاون الحدودي: حيث تمول هذه الآلية البرامج المشتركة عن طريق الجمع ما بين مناطق تابعة للدول العضوة في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة التي لها حدود مشتركة؛

▪ تسهيلات مالية لدعم الحكامة: وهي موجهة للدول التي تبدي إرادة في تنفيذ إصلاحات أساسية مرتبطة بتحسين الحكم الراشد؛

▪ آلية التوأمة: والتي تجمع بين خبرة القطاع العمومي للدول العضوة في الاتحاد الأوروبي والدول المستفيدة لهدف تعزيز أنشطة التعاون؛

أما عن الهيئات المؤهلة لتلقي التمويل فتتمثل في: (طيبي، 2012)

- المؤسسات والهيئات اللامركزية للدول والمناطق الشريكة؛.
- الهيئات المختلطة؛
- المنظمات الدولية والجهوية؛
- المؤسسات المالية الدولية؛
- المؤسسات والوكالات الأوروبية؛
- الفاعلين غير الحكومية؛

والجدول الموالي يوضح حجم المخصصات، الالتزامات، والمدفوعات الموجهة لدول الجوار في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEVP خلال الفترة (2007- 2013):

الجدول(2): المساعدات المالية لدول المغرب العربي الشريكة للاتحاد الأوروبي في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEVP خلال الفترة (2007-2013) الوحدة:(مليون أورو)

		الجزائر	المغرب	تونس	التعاون الإقليمي	المجموع للدول العربية الشريكة
2007	م	57	162	73	/	723
	إ	57	190	103	97,4	1168
	د	51,3	227,5	97,9	106,9	1151
2008	م	55	163	73	/	727
	إ	32,5	228,7	73	89	1095
	د	46,1	225	56	97,7	1136
2009	م	54	164	77	/	748
	إ	35,6	145	77	99	1002
	د	47,9	201	74,4	99,8	1010
2010	م	54	165	77	/	764
	إ	59	158,9	77	99,4	1132
	د	28,2	170	68.5	156,8	996
2011	م	54	178,5	80	/	784,2
	إ	58	167	180	104,6	1186
	د	42,9	152	114	115,6	907
2012	م	58	193,5	80	/	844,2
	إ	74	207	130	114,2	1287
	د	30,3	110	145	118,3	891
2013	إ	60	209	80	/	885
	م	50	334,9	135	118,2	1365
	د	37	84	80	97,1	849
المجموع	إ	392	1234,5	540	775	636.6
	م	366,1	1431,1		721,8	792.1
	د	283,9	1168,9	5475,81	8234,5	6940

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

European commision, joint staff working document, implementation of the European neighborhood policy, statistical annex, Brussels, 2014, PP.43-70.

م: مخصصات، إ: إلتزامات، د: الدفع

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الدفع الفعلي بلغت 84.27% من إجمالي الإلتزامات، منها 88.58% موجهة لتمويل البرامج الثنائية و11.41% لتمويل البرامج الإقليمية والعابرة للحدود، كما يلاحظ تفاوت في حجم المبالغ المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي للدول المغرب العربي، حيث تعتبر كل من المغرب، تونس المستفيدين الأوائل من حجم التمويلات المخصصة، حيث تجاوزت نسبة الدفع لهم عتبة 80%، تلتها كل من الجزائر بنسب فاقت 70%، من تمويل IEVP.

بالإضافة إلى أن مجموع مخصصات المغرب كان تقريبا يفوق ضعف مخصصات تونس وثلاثة أضعاف مخصصات الجزائر، ونفس الملاحظات تقريبا بالنسبة للالتزامات والدفع، ويعود ذلك إلى أن تونس والمغرب بدأت منذ انطلاق سياسة الجوار الأوروبي بوضع مخططات العمل وبدأت في تطبيقها نظرا لوضعها المتقدم في إطار شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، وتطبيقها للاصلاحات التي طالب بها هذا الأخير شركاءه، في حين أن الجزائر كانت المبالغ المخصصة إليها منخفضة مقارنة بتلك المخصصة لكل من تونس والمغرب، وذلك راجع إلى تأخر الجزائر في قبول سياسة الجوار الأوروبي والانضمام إليها.

ويرجع التفاوت في حجم المبالغ بين الدول لعدة عوامل من بينها السرعة في تنفيذ الاتفاقيات، الظروف السياسية والاقتصادية لكل بلد على حدى، حيث أن دعم الاتحاد الأوروبي لجيرانه في الجنوب يكون مشروطا ومرتبطا بمدى التقدم في المسائل الخاصة بإرساء الديمقراطية واحترام دولة القانون، ويتم التركيز على الرفع من المخصصات المالية المكرسة لمواكبة التنمية

الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز برامج دعم البناء المؤسساتي ودعم الولوج إلى الأسواق والرفع من استثمارات البنك الأوروبي للاستثمار، أي أنه ستوجد ميزات تفضيلية للدول الأكثر استجابة.

وإذا ما قورنت المساعدات الموجهة لدول جنوب المتوسط والتي بلغت 6490 مليون أورو، فيلاحظ أنها تفوق المساعدات الموجهة لدول الجوار الشرقي للاتحاد الأوروبي بحوالي 3 أضعاف والتي قدرت مساعداتها بـ 2491.7 مليون أورو، والسبب يعود إلى الاختلاف في عدد دول الجوار بين الشرق والجنوب، ومحاولة الاتحاد الأوروبي تصحيح أخطاء مسار برشلونة الذي أخفق في تحقيق العديد من المشاريع، بالإضافة إلى الإصلاحات الكبرى المنتهجة في دول الجوار الجنوبي خاصة في ظل الاضطرابات السياسية التي عرفتها هذه الدول مثل ما يسمى بالربيع العربي (سلامة، 2016).

وتستهدف آلية الجوار والشراكة IEVP تمويل الإصلاحات المنتهجة من قبل الدول في العديد من القطاعات، ويمكن توضيح المجالات الممولة لدول الجنوب في إطارها من خلال الجدول التالي:

الجدول (3): توزيع المساعدات المالية للدول الشريكة للاتحاد الأوروبي في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEVP حسب القطاعات خلال الفترة (2007-2013) الوحدة:(مليون أورو)

	الجزائر	المغرب	تونس	المجموع للدول العربية الشريكة
دعم الإصلاحات السياسية	27	66	169	262
دعم الإصلاحات الاقتصادية، الاجتماعية، والتنمية المستدامة	339,1	1256	541	2136,1
البيئة	/	85	/	85
البنية التحتية وإعادة الاعمار	/	/	/	/
تنمية الموارد البشرية	/	/	/	/
دعم لـ UNRWA*	/	/	/	/
دعم مالي مباشر وغير مباشر**	/	/	/	/
مبادرات القدس الشرقية**	/	/	/	/
خطط عمل خاصة***	/	25	65	/
المجموع	366.1	1432	775	2483,1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Commission européenne, Instrument européen de voisinage et de partenariat 2007-2013: aperçu des activités et des résultats, direction générale développement et coopération-EuropeAid, Bruxelles, 2014, PP 20-34.

*دعم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين السوريين/ ** مساعدات مالية خاصة بفلسطين فقط / *** عبارة عن مساعدة موجهة للدول لدعم اللاجئين في إطار أزمات الربيع العربي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن آلية الجوار والشراكة تتوزع على عدد من المشاريع المختلفة، إلا أنه تم التركيز على تمويل المشاريع المتعلقة بالإصلاحات في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، والتنمية المستدامة أكثر من المجالات الأخرى، حيث حظي بنسبة 43% من إجمالي الالتزامات المخصصة للدول المتوسطية، في حين تتوزع 57% المتبقية على عدد من المشاريع المختلفة كدعم عملية التحول الديمقراطي، اصلاح العدالة والحوكمة، القضاء على الفقر ومحاربة الهجرة غير الشرعية، إعادة اعمار الدول، تنمية الموارد البشرية ونقل الخبرات، دعم تخفيف عوامل الخطر على البيئة وتعزيز الإرث الطبيعي المشترك، تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، التغير المناخي....الخ.

كما يلاحظ أيضا أن المبالغ التي رصدت للمغرب تفوق المبالغ التي رصدت لتونس بمقدار الضعف تقريبا، وثلاثة أضعاف ونصف تلك المبالغ التي رصدت للجزائر، ذلك أن المغرب بلغ نسبة كبيرة من الاصلاحات الاقتصادية وخاصة السياسية التي اشترطها الاتحاد الأوروبي للاستفادة من الامتيازات التي يمنحها هذا الأخير، ويبحث المغرب عن حصوله على وضع الشريك المتقدم أو المتميز والدخول في شراكة أوسع وأعمق مع الاتحاد الأوروبي.

لقد ركز برنامج الدعم المالي المقدم للجزائر في إطار الآلية خلال الفترة 2007 – 2010 على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ قدر بـ 40 مليون أورو، فيما خصص لقطاع العدالة 17 مليون أورو، أما ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فقد خصص لها ما يقدر بـ 25 مليون أورو وقطاع الصحة حصل على دعم مالي قدر ب 30 مليون أورو وبالمثل لقطاع التعليم العالي لمعالجة مشكلة البطالين من خريجي الجامعة وتكييفها مع سوق العمل، كما تم تدعيم قطاع التشغيل بمبلغ قدره 24 مليون أورو وبالمثل لدعم الإدارة الجزائرية وخصص مبلغ مقداره 30 مليون أورو لمعالجة مشاكل مياه الصرف الصحي. والملاحظ أن المبالغ التي رصدت بهدف النهوض بالعديد من القطاعات الحساسة والتي تشكل ركائز أساسية لبناء اقتصاديات الدول (Instrument Européen de voisinage et de Partenariat, 2019).

2.4 التمويل في إطار الآلية الأوروبية للجوار IEV (Instrument Européen de Voisinage)

في سياق المنهج الجديد لسياسة الجوار الأوروبية المذكورة في 25 ماي 2011، تم اعتبارا من 01 جانفي 2014 الاستغناء عن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEVP وتعويضها بآلية الجوار الأوروبية IEV، والتي من المتوقع أن توفر المزيد من الدعم للدول الستة عشر الشريكة الواقعة شرق وجنوب حدود الاتحاد الأوروبي (Grinbaud, 2013).

من المفترض أن تخصص الآلية الأوروبية للجوار تمويلا إضافيا مقارنة بما تم تخصيصه ضمن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، ما يمثل زيادة تقدر بنسبة 40%، وقد تم مواءمة الآلية الجديدة بشكل متزايد مع تطورات السياسة بحيث تسمح بمزيد من التمايز، والمرونة، والمشروطية الأشد صرامة والحوافز لأفضل البلدان أداءا، والهدف من ذلك هو التعبير عن طموح كل شراكة على حدى، وتبلغ ميزانيتها 15.4 مليار أورو حيث خصص الجزء الأكبر من التمويل إلى دول الجوار الأوروبي من خلال عدد من البرامج(EU Neighbourhood Info center, 2019) .

يفترض أن تكون هذه الآلية أكثر فعالية ومرونة، وذلك لكون أن الدعم المقدم للدول المجاورة سيكون (European Union, 2019):

- **أسرع وأكثر مرونة**، مما يحد من تعقيدات وإسهاب عملية البرمجة بحيث لا يتم تقويض أهمية المساعدة؛
- مانحا **للحوافز** للبلدان صاحبة الأداء الأفضل من خلال مقاربة "**المزيد للمزيد**"، مما يسمح للاتحاد الأوروبي بزيادة دعمه لأولئك الشركاء الذين ينفذون بوفاء ما تم الاتفاق عليه بصورة مشتركة؛
- **مدفوعا** بشكل أكبر **بالسياسات** استنادا إلى أهداف السياسة الرئيسية المتوافق عليها مع الشركاء، وعلى وجه الخصوص في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الثنائية؛
- مجيزا **لمزيد من التمايز** بحيث يخصص الاتحاد الأوروبي نسبة أكبر من الأموال حيث يمكن للمساعدات أن تحمل تأثيرا أكبر؛
- هادفا **للمساءلة المتبادلة** بحيث يعطي اعتبارًا أكبر لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد عندما يتعلق الأمر بتخصيص المساعدة.

وتهدف الآلية الأوروبية للجوار إلى تحقيق النقاط التالية: (قدري، 2017)

- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والمساواة، والديمقراطية المستدامة والحكم الرشيد والمجتمع المدني المزدهر؛
- تحقيق الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي والتعاون المعزز من خلال التقريب التشريعي والتلاقي التنظيمي وبناء المؤسسات والاستثمارات؛
- خلق الظروف الملائمة لتنقل عبر الحدود ذو إدارة فعالة وتشجيع التواصل بين الشعوب؛
- تشجيع التنمية والحد من الفقر والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي الداخلي، والتنمية الريفية، والعمل لمواجهة التغير المناخي والكوارث؛
- تعزيز بناء الثقة وغيرها من التدابير التي تسهم في تحقيق الأمن ومنع وتسوية النزاعات؛
- تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والجوار فضلا عن التعاون عبر الحدود.

تم تبني الآلية الأوربية للجوار IEV على ما تم تحقيقه عبر الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEVP للمساعدة في تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الشريكة وتقديم فوائد ملموسة للاتحاد الأوروبي وشركائه في مجالات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، سيادة القانون والحكم الراشد والتنمية المستدامة، وستمكن هذه الآلية من توفير الجزء الأكبر من التمويل لبلدان الجوار الأوروبي، خاصة من خلال برامج التعاون الثنائية والإقليمية وعبر الحدود.

وصادقت المفوضية الأوروبية على وثائق البرمجة الثنائية مع كل من الجزائر، الأردن، مصر، لبنان، ليبيا، فلسطين، تونس، سوريا، وكذا دول الجوار الشرقي، فضلا عن وثائق البرمجة المتعددة على نطاق الجوار الأوروبي ككل.

وتعتمد الالتزامات النهائية المخصصة لكل بلد على حسب احتياجات الدول ومدى الإلتزام بالإصلاحات، وفيما يلي عرض لنصيب دول المغرب العربي الشريكة من IEV خلال الفترة 2014-2020 كالآتي:

الجدول (4): مخصصات دول المغرب العربي الشريكة في إطار IEV على المستوى الثنائي الوحدة:(مليون أورو)

الفترة	2020-2014		2016-2014		2020-2017	
الدولة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الجزائر	221	270	121	148	/	/
المغرب	1323	1617	728	890	/	/
تونس	725	886	299	364	116	504

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

European commission, programming of the european neighbourhood (2014-2020)/(2017-2020),single support farmework.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المخصصات التي رصدت للجزائر تعد الأقل ضمن دول المغرب العربي إذ تتراوح بين 221 إلى 270 مليون أورو للفترة 2014-2020، في حين أن المغرب رصدت له أكبر المبالغ المالية ضمن المجموعة، حيث تتراوح بين 1323 إلى 1617 مليون أورو لنفس الفترة، أما تونس فقد رصدت لها مبالغ متوسطة تراوحت بين 725-886 مليون أورو، ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى عدد البرامج التي تقترحها وتقدمها كل دولة للتفاوض والاتفاق حولها مع الاتحاد الأوروبي، إذ أن الآلية الجديدة للتمويل تقوم على أساس التنافس بين الدول للظفر بأكبر عدد ممكن من البرامج عبر القيام بأكبر قدر ممكن من الاصلاحات التي ينص عليها الاتحاد. كما استفادت دول جنوب المتوسط من اعتمادات مالية من خلال البرنامج الإرشادي 2014-2017 على المستوى الإقليمي، تتراوح بين 371 مليون أورو كحد أدنى إلى 453 مليون أورو كحد أقصى: (European commision, 2015)

تتوزع المخصصات المالية الموجهة لدول المغرب العربي في إطار آلية الجوار الأوروبية على عدد من القطاعات بحسب الأولويات التي توليها كل دولة، حيث خصصت المبالغ لتغطية مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة بالدرجة الأولى، ومجال التوظيف وتنمية القطاع الخاص بالدرجة الثانية، يليه مجال تعزيز الأمن والحكامة وسيادة القانون، ثم مجال دعم المجتمع المدني، وفيما يلي عرض لأهم القطاعات الممولة في إطار هذه السياسة خلال الفترة 2014-2020:

الجدول (5): توزيع المساعدات المالية في إطار الآلية الأوروبية للجوار IEV حسب القطاعات الوحدة:(مليون أورو)

	القطاع	الجزائر	المغرب	تونس
2016-2014	تعزيز الامن الحكامة وسيادة القانون	37-30	222-182	55-45
	التوظيف وتنمية القطاع الخاص	44-36	222-182	/
	تنمية اقتصادية واجتماعية والتنمية المستدامة	44-36	/	255-209
	البيئة	/	/	/
	الطاقة	/	/	/
	الصحة	/	/	/
	دعم الشباب	/	/	/
	دعم المجتمع المدني	22-18	178-146	55-45
2017-2020	تعزيز الامن الحكامة وسيادة القانون	/	/	100-23
	التوظيف وتنمية القطاع الخاص	/	/	388-89
	تنمية اقتصادية واجتماعية والتنمية المستدامة	/	/	/
	الطاقة	/	/	/
	دعم المجتمع المدني	/	/	151-35

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

European commission, programming of the European Neighbourhood (2014-2020)/(2017-2020), single support framework.

أما فيما يخص الفترة 2018-2020 فقد خصص للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار ما بين 43,2-52,8 مليون أورو لدعم الحوكمة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، وما بين 27-33 مليون أورو لتهيئة الإقليم من خلال التنمية المحلية ومشاركة المجتمع، كما خصص مبلغ ما بين 16,2-19,8 مليون أورو لتمويل البرامج في مجالات الطاقة والبيئة والمناخ، ونفس المبلغ خصص لدعم الجانب المؤسساتي، وخصص مبلغ ما بين 5,4-6,6 مليون أورو لمشاركة المواطنين والدعم الاجتماعي للشباب (Instrument European de voisinage, 2019).

6. خاتمة:

يعد المحور المالي والاقتصادي من أهم المحاور التي ترتكز عليها علاقة الاتحاد الأوروبي مع جيرانه، حيث يعمل على تقديم الدعم والمساعدة للدول المجاورة من أجل تأهيل اقتصادياتها، بما يتماشى مع تحقيق مصالح الطرفين، إذ تستهدف المساعدات المالية والفنية المقدمة ضمن آليات التمويل التي وضعها الاتحاد الأوروبي تحقيق التنمية على كل المستويات بما يضمن استقرار الأوضاع في هذه الدول.

وقد تطورت آليات التمويل والتعاون التي رصدها الاتحاد الأوروبي علاقاته مع جيرانه بدءا من برامج MEDA التي غطت الفترة 1995- 2006، وصولا إلى آليات السياسة الأوروبية للجوار التي تبلورت في آليتين، هما الآلية الأوروبية للجوار والشراكة للفترة 2007-2013، وبعدها الآلية الأوروبية للجوار للفترة 2014-2020، المقدمة في إطار سياسة الجوار الأوروبي.

منحت مساعدات التمويل والتعاون الأولوية لدعم التحول الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص بالنسبة لكل الدول المجاورة الشريكة، ثم القطاعات الأخرى كأولوية ثانية والمتمثلة في تحسين البنية التحتية وقطاع النقل والطاقة والبيئة، وتحسين المستوى المعيشي، والعدالة وقضايا المجتمع المدني، الأمن الغذائي، الثقافة، كما أولت الآليات الأوروبية للجوار اهتماما أكبر بالجوانب السياسية.

بالنسبة للجزائر رصدت المبالغ الأكبر في الفترة 2007-2013 لتشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأولوية أولى ثم قطاع الصحة والتعليم العالي، ثم قطاع التشغيل والإدارة الجزائرية، وأقل مبلغ مخصص كان من نصيب قطاع العدالة، أم بالنسبة للفترة 2018-2020 فقد رصدت أعلى المبالغ للحوكمة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي بهدف تمكين النظام الجزائري من الخروج من التبعية لقطاع النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري كلما حدثت الصدمات النفطية، كما رصدت المبالغ المحددة في إطار الآلية الأوروبية للجوار لتهيئة الاقليم وذلك من خلال تشجيع التنمية المحلية وضمان مشاركة جميع فئات المجتمع بهدف تنمية كل المناطق بما يعود بالنفع على الجميع، ورصدت مبالغ أخرى لتمويل برامج في مجالات الطاقة والبيئة والمناخ في إطار المساهمة الدولية في المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

يعود الاختلاف في حجم المبالغ المرصودة والمدفوعة من الاتحاد الأوروبي نحو دول المغرب العربي المجاورة في إطار الآليات الأوروبية للجوار لعوامل عديدة من بينها السرعة في تنفيذ الاتفاقيات، الظروف السياسية والاقتصادية لكل بلد على حدى، حيث أن الدعم المقدم عادة ما يكون مشروطا ومرتبطا بمدى التقدم في المسائل الخاصة بإرساء الديمقراطية واحترام دولة القانون، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة على الساحة الدولية، والملاحظ أن حجم المبلغ المرصودة للجزائر وحتى حجم المبالغ المدفوعة فعليا هي ضئيلة مقارنة بجيرانها تونس والمغرب، وذلك أن الجزائر لم تقدم برامج مشاريع التنمية في إطار الاستفادة من التمويل في إطار آليات الجوار والتي تقوم أساسا على التنافس بين الدول في تقديم المشاريع بأفضل الامتيازات التي تدفع بالاتحاد الأوروبي لاختيار مشروع على حساب مشروع أخر، وهذا ما تجد فيه الجزائر نوعا من الضغط غير المباشر على الدول المتوسطية جنوب البحر المتوسط لتقديم تنازلات من أجل الاستفادة من تمويل هذه المشاريع.

بالإضافة إلى أن الوضع المالي الذي كانت تتميز به الجزائر أنذاك مكنها من عدم القبول بكل الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي لتمكن الدول من الاستفادة من التمويل، مما يجعلها تملك حرية أكبر في اختيار المشاريع التي تناسبها دون الرضوخ لإملاءات المجموعة الأوروبية، حيث تجد الجزائر أن المشاريع يجب أن تقوم على مبدأ رابح-رابح.

وعليه يجب على الجزائر بحكم موافقتها على الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبي، التركيز على تقديم برامج مشاريع التنمية للاستفادة من قدر أكبر من التمويل، مع ضرورة محافظتها على وزنها التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تحسين جهازها الانتاجي وتنويع صاراتها وشركائها التجاريين، بما يخلق نوعا من التخوف لدى الاتحاد الأوروبي أن حصصها في التعامل مع الاقتصاد الجزائري يمكن أن تتقلص إذا ما كانت المشاريع لا تخدم مصالح كلا الطرفين وأنها تملك البديل لتعويضها في أي وقت كان.

7. الاحالات والمراجع:

1. Aubert, M. H., & autres, e. (2008). la politique européenne de voisinage. les notes de sinople, centre d'études et d'initiatives des verts français au parlement euroéen, paris.

2. Bouchud, S. (2008). Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage:quelle avancées pour le commerce méditérranéen et le développement de la région(thèse de master). 22. Faculté des sciences économiques e-sociales: Université Fiburgensis.

3. Egidio Canciani .(2007) .Les perspectives financières europêeen de voisinage et de partenariat .Politiques Méditerranéenes.162 صفحة ،

4. EU Neighbourhood Info center EU Neighbourhood Info center .(2019 ,05 02) .Le financement de l'union européenne en faveur du voisinage et dela Russie تم الاسترداد من .www.enpi-info.eu

5. European commision, E. c. (2015). Implementation of the European Neighbourhood policy statistic. Brussels: Joint staff working document.

6. European Union European Union .(2019 ,05 05) .The European Neighbourhood Instrument تم الاسترداد من . www.enpicbcmed.eu/ar/enicbcmed-2014-2020/the-european-neighbourhood-instrument.

7. Fronçoise Magnan Marionnet .(2007) .Le partenariat économique et financier euro-méditerranéen .Paris: Banque de france.

8. Grinbaud, j. (2013). La politique européenne comme instrument de politique étrangère:le cas du caucase du sud (thèse de séminaire la Russie st ses relations avec l'union européenne. Institut d'études politiques de Lyon, France: Université Lumière Lyon2.

9. Instrument European de voisinage Instrument European de voisinage .(2019 ,05 03) .Resumé du cadre unique d'appui 2018-2019 تم الاسترداد من . www.gtai.de/GTAI/Content/DE/Trade/Fachdaten/PRO/2018/04/Anlagen/PRO201804125015.pdf?v=1

10. Instrument Européen de voisinage et de Partenariat, I. E. (2019, 03 25). Document de stratégie 2007-2013. Récupéré sur Programme indicatif national 2007-2010: https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/csp-nip-algeria-2007-2013_fr.pdf

11. Kozun, p. (2010). le développement de volet oriental de la politique européenne de voisinage dans le domaine de la politique étrangère et de sécurité (thèse de doctorat). 8. école doctorale droit, Strasbourg: Université de Strasbourg.

12. Task for Méditerranée Task for Méditerranée .(2019 ,04 12) .Notes sur les financements européens ,04 12 تاريخ الاسترداد . من، 2019http://www.ccre.org/docs/BEX_Consult_3_1_LINK_sur_financement_Med_FR.pdf

13. Veyrier, M. (2009). L'union européenne et ses relations de voisinage. conseil economique, social et environnemental. paris: République Française.

14. اسمهان تمغارت. (2013). تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004-2013). مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 05(العدد 09)، الصفحات 325-329.

15. اللجنة الأوروبية اللجنة الأوروبية. (15 04, 2019). التعاون عبر الحدود ضمن أداة الجوار والشراكة الأوروبية-برنامج حوض البحر الأبيض المتوسط (2007-2013). تم الاسترداد من www.enpi.eu

16. جعفر عدالة. (2014). تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي. مجلة العلوم الاجتماعية(العدد 19)، صفحة 7.

17. جمال طيبي. (2012). البعد التعاوني في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، السياسة الأوروبية أنموذجا(رسالة ماجستير). 103-104. كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

18. خضر بشارة. (2010). أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

19. سكينة حملاوي. (2012). واقع التكتلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة:دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية (دول المغرب العربي) (رسالة ماجستير). 137. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

20. سليمة بن حسين. (2013). الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها عاى منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012) (رسالة ماجستير). 74-75. كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

21. سهام حروري. (2010). الهجرة وسياسة الجوار. مجلة المفكر، صفحة 346.

22. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (10 11, 2017). دليل إرشادي لآليلت الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدلية. تم الاسترداد من www.bankwatch.org

23. شهلة قدري. (2017). الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية وانعكاساتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:دراسة مقارنة الجزائر-تونس (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي نختار.

24. ليليا بن منصور. (2012). الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)(أطروحة دكتوراه). 84. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.

25. نسيمة طويل. (2012). سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط. مجلة المفكر، المجلد 7(العدد 8)، صفحة 218.

26. وفاء سلامة. (2016). واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية (أطروحة دكتوراه). 115. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي مختار.

27. ياسين بوضياف. (2017). انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري(أطروحة دكتوراه). 133-134. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.